

25 November 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي مقدم من موزامبيق*

مقدمة

- ١- معضلة الألغام الأرضية في موزامبيق نتيجة مرحلتين منفصلتين من النزاع:
(أ) بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤: وُضعت حواجز حقول ألغام كبيرة وحقول ألغام دفاعية أثناء الكفاح ضد الاستعمار من أجل تحرير الوطن؛
(ب) بين ١٩٧٥ و ١٩٩٢: استُخدمت الألغام في حرب مزعزعة للاستقرار بدعم من روديسيا ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.
- ٢- وكانت موزامبيق من البلدان الأوائل التي وقعت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وصدقت موزامبيق على الاتفاقية في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة إلى موزامبيق في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. ولما وقعت موزامبيق الاتفاقية، كان من المعروف جيداً أنها تواجه أحد أشد

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد، دون تعديل صياغتها، ويُعيد أن تلقتها الأمانة من وحدة دعم التنفيذ.



التحديات في العالم فيما يخص الألغام المضادة للأفراد المزروعة. وأدى استخدام الألغام أثناء الكفاح الوطني من أجل تحرير موزامبيق بين ١٩٦٤ و ١٩٧٤ وما تلاه من نزاع بين ١٩٧٧ و ١٩٩٢ إلى ظهور مناطق ملغومة في جميع محافظات موزامبيق العشر. وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، قدمت موزامبيق تقريرها الأولي عن الشفافية وفقاً للفقرة ١ من المادة ٧ من الاتفاقية، وأبلغت فيه الدول الأطراف بوجود ١٨١٥ منطقة في موزامبيق تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو يُشتبه بأنها تحتوي عليها، وذلك حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩. وشكلت دراسة استقصائية بشأن تأثير الألغام الأرضية طلب إنجازها في عام ٢٠٠١، لموزامبيق أساساً لما بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، رغم العيوب التي اعترت الدراسة في جوانب عديدة، إذ حددت الدراسة ١٣٧٤ منطقة يُشتبه بأنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، بلغ مجموع مساحتها ٠٦٣ ٦٨٩ ٥٦١ متراً مربعاً.

أين وصل العمل الذي أنجز حتى الآن في إطار البرنامج الوطني لإزالة الألغام في موزامبيق؟

٣- في الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، حُدد ما مجموعه ٦٨,٦ مليون متر مربع، منها ١٨ مليوناً، مناطق حددتها الدراسة الاستقصائية بشأن تأثير الألغام الأرضية، و ٥٠,٦ مليون متر مربع مناطق حددها السكان المحليون ومتعهدون يعملون في ميدان إزالة الألغام. وفي أثناء هذه الفترة، حُدد مكان ٤٢٠ ١٠١ لغماً أرضياً ودُمرت الألغام. ودُمر أيضاً ٧٣٧ ٩٨ ذخيرة غير منفجرة في جميع أنحاء البلد.

٤- وفي خلال السنوات الأربع الأولى من فترة التمديد ٢٠٠٩-٢٠١٢، مُسحت ٩٨٣ منطقة وطهرت، مما أدى إلى الإفراج عن ٤٤٢ ٧١٤ ٢٨ متراً مربعاً من منطقة مشتبه بأنها ملغومة، منها ١١ مليون متر مربع عبارة عن مناطق حُددت في التقييم الأساسي الذي أجري في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وأدرجت في طلب التمديد بمقتضى المادة ٥، أما ١٧,٥ مليون متر مربع المتبقية، فحُددت بواسطة دراسات استقصائية جديدة. وفي أثناء هذه الفترة، حُدد مكان ٤٧٩ ٢٠ لغماً أرضياً و ٣٧٨٠ وحدة من الذخائر غير المنفجرة ودُمرت.

٥- ويضاف إلى الدراسات الاستقصائية التي أنجزت في إطار النهج الحكومي القاضي بالانتقال من مقاطعة إلى مقاطعة، مُسحت أيضاً المواقع الثمانية التالية ذات الأهمية الاجتماعية - الاقتصادية لتكوين صورة أوضح للحالة الراهنة:

- (أ) ٢٠٠ كلم من الحدود مع زمبابوي؛
- (ب) المنطقة المحيطة بسدّ كاهوراباسا؛
- (ج) خط الإمداد بالكهرباء الرابط بين مابوتو وكوماتيبور؛
- (د) خط الإمداد بالكهرباء '١' و'٢' في مدينة بيرا؛

- (هـ) سدّ شيكامبا في محافظة مانيكافا؛
 (و) خط السكك الحديدية الرابط بين بيرافا وماشيياندا؛
 (ز) خط السكك الحديدية سالامانغا في محافظة مابوتو؛
 (ح) خط السكك الحديدية ليمبوبو في محافظة غازا.

٦- وعملاً بنهج الانتقال من مقاطعة إلى مقاطعة، استطاعت الحكومة أن تعلن الانتهاء من تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية في ١٠٣ مقاطعات من مجموع ١٢٨، أي لم تعد هناك مناطق ملغومة معروفة في تلك المقاطعات. ويشمل ذلك خمس محافظات (غازا، وكابو دلغادو، ونامبولا، ونياسا، وزامبيزيا) من أصل المحافظات العشر في البلد الخالية اليوم من جميع المناطق الملغومة المعروفة. ولما كانت دراسات استقصائية شاملة لجميع المجتمعات المحلية قد أنجزت فعلاً في ٩٧ في المائة من جميع المقاطعات، فإن المعهد الوطني لإزالة الألغام واثق من عدم اكتشاف أي مناطق واسعة جديدة يشتبه بوجود ألغام فيها مثلما حصل أثناء فترة التمديد الأولى.

٧- وحتى آب/أغسطس ٢٠١٣، توجد ٢٢١ منطقة خطرة مشتبه بها وتعادل مساحتها ٨٤١ ٢٦٦ ٨ متراً مربعاً يجب تطهيرها والإفراج عنها قبل الأجل المحدد في ٢٠١٤. ومن مجموع المناطق المتبقية التي يتعين الإفراج عنها، تطرح ١٠٠ منطقة خطرة مشتبه بها وتبلغ مساحتها الكلية ٩٥٢ ٩٠١ ٤ متراً مربعاً تحديداً فريداً، إذ يجب إزالة الألغام المزروعة فيها قبل آذار/مارس ٢٠١٤، ويشمل ذلك خمسة حقول ألغام على الحدود بين موزامبيق وزمبابوي مساحتها ٩٦٦ ٠٧٧ ١ متراً مربعاً.

ما هي الظروف التي تحول دون موزامبيق وتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة بحلول الأجل المحدد لها؟

٨- في عام ٢٠١٣، تأخرت كثيراً عمليات إزالة الألغام من المناطق الخطرة المشتبه بها في المنطقة الوسطى من موزامبيق (أي محافظات سوفالا، ومانيكافا، وتيتي) بسبب عوامل عدة، منها ما يلي:

- (أ) أخرت الأمطار الغزيرة والفيضانات التي استمرت من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٣ بدء عمليات إزالة الألغام في مانيكافا، وإنهامباني، وسوفالا؛
 (ب) أدت قلة آلات إزالة الألغام في محافظتي مانيكافا وسوفالا إلى بطء التقدم في عدد من مهام إزالة الألغام في مقاطعات شيرينغوما، وغوندولا، ونهاماتاندا؛
 (ج) أفضى انعدام الأمن في مقاطعة شيبابافا من آذار/مارس حتى آب/أغسطس ٢٠١٣ بالمعهد المعني بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في المنطقة إلى تجميد عملياته في المقاطعة خوفاً على مزيلَي الألغام ومعدات إزالة الألغام. واستتب النظام في المقاطعة بفضل

تضافر الجهود التي قامت بها قوات الأمن الموزامبيقية، الأمر الذي مكّن من استئناف أنشطة إزالة الألغام.

٩- من غاية الصعوبة إزالة الألغام المزروعة في حقول الألغام على طول الحدود بين موزامبيق وزمبابوي قبل آذار/مارس ٢٠١٤ للأسباب الآتية:

(أ) حقول الألغام كثيفة ومعقدة - حقول الألغام الموجودة على الحدود والتي زرعتها قوات الأمن الروديسية كثيفة ويبلغ عرضها ٢٥ متراً عادة وتحتوي على بعض الألغام قليلة المعدن مثل R2M2. وحيثما كانت ألغام "شفرة الحراث" الشظوية مزروعة لتدعيم حقول الألغام على الحدود، يُتوقع انتشار التلوث المعدني في التربة، مما يُعقد عملية إزالة الألغام يدوياً؛

(ب) إمكانية الوصول - من بين ٧٤,١ كلم خطياً من حقول الألغام على جانبي الحدود، لا يمكن الوصول بسهولة من موزامبيق إلا إلى ١٩,١ كلم منها. أما ما تبقى، فمن الأيسر الوصول إليها من زمبابوي، وفي بعض المناطق لا يمكن الوصول إليها إلا من زمبابوي. ويمتد معظم الحدود على أراض نائية أو جبلية وعرة؛

(ج) عدم وضوح الحدود - في بعض الحالات التي تبدأ فيها حقول الألغام في زمبابوي وتمتد إلى موزامبيق، من الصعب حسم مكان الحدود، لأن تلك المناطق غير مرسمة ترسيماً جيداً، وتقع علامات الحدود في بعض الأحيان في مناطق يشتهر بأنها ملغومة.

١٠- ولما كانت المجتمعات المحلية على طول الحدود تعبرها بانتظام، فإن آثار حقول الألغام في هذه المناطق ستظل على ما هي عليه إذا أزيلت الألغام من جانب واحد فقط من الحدود وظل الجانب الآخر ملغوماً. لذا من المطلوب توثيق التنسيق مع السلطات المعنية بإزالة الألغام في زمبابوي للتغلب على التحديات المذكورة آنفاً والتخفيف من الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية التي تحدثها الألغام الأرضية على طول الحدود.

ما هي فترة التمديد المقترحة ومبررات هذا القدر من الوقت؟

١١- تطلب موزامبيق تمديداً قدره ١٠ أشهر، من ١ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بناء على ما يلي:

(أ) ستركز الأشهر العشرة الإضافية حصرياً على المناطق المائة المشتبه بأنها تحتوي على ألغام والممتدة على مساحة ٩٥٢ ٠١٩ ٤ متراً مربعاً ستبقى في المحافظات الوسطى الثلاث: سوفالا، ومانيكافا، وتيتي، بما فيها حقول الألغام الخمسة التي تقع على جانبي الحدود بين موزامبيق وزمبابوي وتبلغ مساحتها ٩٦٦ ٠٧٧ ١ متراً مربعاً؛

(ب) من الواقعي إمكانية تطهير جميع حقول الألغام المعروفة على طول الحدود من الجانب الموزامبيقي باستعمال جميع معدات إزالة الألغام المتاحة في موزامبيق، في فترة الأشهر العشرة، بما في ذلك العمل المتعلق بضمان الجودة.

ما هي خطة موزامبيق للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد؟

١٢- من بين ٢٢١ مهمة تشمل ٨٤١ ٢٦٦ ٨ متراً مربعاً مما يجب تطهيره والإفراج عنه من مناطق مشتبته بأنها ملغومة في موزامبيق حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، من المهم التنبيه إلى أن ١٠٠ مهمة تتعلق بنحو ٤ ملايين متر مربع عصية للغاية على إزالة الألغام منها في الأجل المحدد في ١ آذار/مارس ٢٠١٤، بما في ذلك خمس مهام يجب القيام بها في مواقع على طول الحدود بين موزامبيق وزمبابوي.

١٣- وعليه، ستركز خطة إزالة الألغام لعام ٢٠١٣ على المناطق الواقعة داخل موزامبيق التي يمكن تطهيرها واقعياً بحلول الأجل الأصلي المحدد في ١ آذار/مارس ٢٠١٤.

١٤- وبناء على نتائج إزالة الألغام في عام ٢٠١٢، حيث طهر جميع المتعهدين نحو ٨,٧ ملايين متر مربع، يمكن استنتاج أن موزامبيق تحافظ على ما لديها من قدرة وموارد تقنية لاستكمال تطهير جميع المناطق الخطرة المتبقية داخل البلد بحلول الأجل المقترح المحدد، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي خلال ما تبقى من عام ٢٠١٣ والشهرين الأولين من عام ٢٠١٤، يهدف المعهد الوطني لإزالة الألغام وجميع المتعهدين إلى إنهاء عمليات إزالة الألغام والمسح في ١٢١ منطقة إضافية مشتبته بأنها خطيرة، مما سيؤدي إلى الإفراج عن منطقة تبلغ مساحتها ٨٨٩ ٢٤٦ ٤ متراً مربعاً تقريباً وتسليمها إلى المجتمعات المحلية. ويُتوقع أن يشمل ذلك إنهاء عمليات إزالة الألغام من جميع المناطق المعروفة المشتبته بأنها تحتوي على ألغام في محافظتي مابوتو وإنهامباني بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٤.

١٥- وفي إطار فترة التمديد المقترحة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، من المرتقب أن تركز كل القدرة المتاحة لموزامبيق في مجال إزالة الألغام على تطهير المناطق الـ ١٠٠ المشتبته بأنها ملغومة والتي تبلغ مساحتها ٩٥٢ ٠١٩ ٤ متراً مربعاً والمتبقية في المحافظات الوسطى الثلاث: سوفالا، ومانيكاف، وتيتي، بما فيها حقول الألغام الخمسة التي تقع على جانبي الحدود بين موزامبيق وزمبابوي وتبلغ مساحتها ٩٦٦ ٠٧٧ ١ متراً مربعاً.

ما هي الوسائل المالية والتقنية المتوافرة لموزامبيق للوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد؟

١٦- لكي تحقق موزامبيق هدف تطهير جميع المناطق الملغومة المتبقية المعروفة، ستوظف الحكومة في ميدان إزالة الألغام قدرتها الموجودة أصلاً في البلد، أي عمليات إزالة الألغام

للأغراض الإنسانية، ومتعهدي القطاع الخاص العاملين في مجال إزالة الألغام، وقدرات قوات الدفاع المسلحة الموزامبيقية في هذا المجال. ويوجد في البلد حالياً أربعة متعهدين دوليين يعملون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية - المنظمة الدولية للقوارض المدربة، والمنظمة الدولية للمعوقين، ومنظمة هالو تراست، والمنظمة الترويجية للمساعدة الشعبية - قصد المساعدة على تحقيق أهدافها وفقاً لخطط البلد في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وتقدر تكاليف إزالة الألغام مما تبقى من مناطق مشتبّه بأنها ملغومة في المنطقة الوسطى من موزامبيق، بما فيها حقول الألغام الممتدة على طول الحدود الموزامبيقية، بمبلغ ٨٥٦ ٢٨٤ ١٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. ويشمل هذا المبلغ كل المصاريف المقترنة بضمان الجودة، وإدارة المعلومات، وتنسيق وتدريب الكفاءات الوطنية التي ستتصدى لتهديد الذخائر غير المنفجرة المتبقية والمتفجرات من مخلفات الحرب غير الألغام الأرضية التي ستبقى لا محالة بعد الأجل المحدد في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى تعبئة الموارد التقنية والمالية للتغلب على صعوبة الألغام الأرضية التي ستبقى على طول الحدود بين موزامبيق وزمبابوي أثناء فترة التمديد ٢٠١٤، ستحتاج حكومة موزامبيق إلى تعاون حكومة زمبابوي ومساعدتها. وعليه، تتعاون موزامبيق مع حكومة زمبابوي على وضع مذكرة تفاهم بين البلدين لدعم إزالة الألغام على جانبي الحدود.